الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/43/129
S/19482
9 February 1988
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

الجمعية العامة
مجلس الأمن

UN LIBRARY
FEB 1 1 1988

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والاربعون
الحالة في أفغانستان وآثارها على
السلم والامن الدوليين

مجلس الامن
السنة الثالثة والاربعون

رسالة مؤرخة في ٩ شباط/فبراير ١٩٨٨
وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم
لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم طي هذا نص بيان بشأن أفغانستان صادر في ٨ شباط/فبراير ١٩٨٨ عن السيد م. س. غورباتشوف ، الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي .

وأرجو منكم العمل على تعميم هذا النص بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البند المعنون "الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والامن الدوليين" ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) أ. بيلونوغوف

المرفق

البيان الصادر في ٨ شباط/فبراير ١٩٨٨ عن الامين العام
للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي
بشأن افغانستان

إن النزاع العسكري في افغانستان مازال مستمرا حتى الآن منذ وقت طويل . وهو احد المنازعات الاقليمية المريرة والاليمة للغاية . وجميع الشواهد تدل على أن بعض المقتضيات اللازمة للتسوية السياسية لهذا النزاع قد توفرت حاليا . وفي هذا الصدد ، فإن القيادة السوفياتية ترى ضرورة طرح آرائها وتوضيح موقفها تماما .

ففي المستقبل القريب ، ستعقد في جنيف جولة جديدة من المحادثات بين افغانستان وباكستان عن طريق الممثل الشخصي للامين العام للامم المتحدة . وهناك فرص كبيرة في أن تكون هذه الجولة هي الاخيرة .

وفي مفاوضات جنيف أعدت الآن بالكامل تقريبا وثائق تغطي جميع جوانب التسوية . ومن هذه الوثائق اتفاقات بين افغانستان وباكستان بشأن عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما ؛ وبشأن عودة اللاجئين الافغان من باكستان ؛ وضمانات دولية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لافغانستان ؛ ووثيقة بشأن ترابط جميع عناصر التسوية السياسية . كما أن هناك اتفاقا بشأن إنشاء آلية للتحقق .

فما الذي مازال يتعين انجازه إذن ؟ أن نضع اطارا زمنيا يقبله الجميع لانسحاب القوات السوفياتية من افغانستان . هذا هو المطلوب على وجه التحديد - وضع اطار زمني ، ذلك أن القرار السياسي الاساسي بانسحاب القوة السوفياتية من افغانستان قد اتخذناه نحن بالاتفاق مع القيادة الافغانية منذ فترة ، وأعلن في حينه .

ولمسالة الإطار الزمني جانبان ، تقني وسياسي معا . ففيما يخص الجانب التقني ، فإن من الواضح أن الانسحاب الفعلي للقوات سيستغرق فترة زمنية معينة . ولا يكاد يوجد ما يدعو للخوض في تفاصيل ذلك هنا .

أما الجانب السياسي للمسالة فهو يتمثل في ارتباط انسحاب القوات السوفياتية ، بطبيعة الحال ، بمنع التدخل في الشؤون الداخلية لافغانستان . وقد وضعت شروط ذلك الآن .

٥٠٧٨ض

وسعيا الى تيسير اختتام محادثات جنيف بين افغانستان وباكستان ، على وجه السرعة ، وبنجاح اتفقت حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية افغانستان على تحديد تاريخ معين لبدء انسحاب القوات السوفياتية - وهو ١٥ أيار/ مايو ١٩٨٨ - وعلى الانتهاء من الانسحاب في غضون ١٠ أشهر . وتم تحديد هذا التاريخ على أساس الافتراض بأن اتفاقات التسوية ستوقّع في موعد لا يتجاوز ١٥ آذار/مارس ١٩٨٨ ، وبأن نفاذها كلها سيبدأ ، تبعا لذلك ، بعد شهرين من ذلك الموعد . وفي حالة توقيع الاتفاقات قبل ١٥ آذار/مارس ، فإن انسحاب القوات سيبدأ ، بالتالي ، في وقت مبكر عن ذلك .

وفي الآونة الاخيرة ، أشير تساؤل آخر عما إذا كان ينبغي ترتيب مراحل انسحاب القوات السوفياتية ، بحيث ينسحب في المرحلة الاولى القسم الاكبر نسبيا من القوة السوفياتية . وأقول إن بالإمكان تحقيق ذلك أيضا . فالقيادة الافغانية ونحن متفقان في هذا الشأن .

وكل هذا يهيئ الظروف اللازمة لتوقيع اتفاقات التسوية في المستقبل القريب جدا .

وهذا لا يعني ، بطبيعة الحال ، أن أحدا لا يستطيع الآن عرقلة التسوية ، أو العودة بالمحادثات القهقري . إلّا أننا لا نود أن نتصور أن هناك دولا ما أو شخصيات سياسية قد تريد تحمل المسؤولية أمام الامة الافغانية وسائر الامم عن تقويض التوصل الى تسوية فنحن نؤمن بأن المنطق السليم هو الذي ستكون له الغلبة .

لقد أشيرت مسألة انسحاب قواتنا من افغانستان في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي .

وكان هذا بمثابة تعبير عن فكرنا السياسي الراهن ونظرتنا الجديدة العصرية للعالم . وقد أردنا بذلك أن نؤكد من جديد التزامنا بتقاليد حسن الجوار وحسن النوايا والاحترام المتبادل ، التي بدأت مع عهد الزعيم ف. ا. لينين والى أول معاهدة سوفياتية - افغانية ، تم توقيعها في عام ١٩٢١ . وقد تفهمت القوى التقدمية في المجتمع الافغاني وتقبلت رغبتنا الصادقة في إقرار السلم والهدوء بين بلدينا المتجاورين اللذين كانا مثالا ، على مر العقود ، للتعايش السلمي والتعاون المنصف الذي يعود بالنفع المتبادل عليهما .

إن أي نزاع مسلح ، حتى النزاع الداخلي ، يمكن أن يسمم الجو في منطقة باسرها ويوجد حالة من القلق والفزع لجيران البلد ، ناهيك عما يتعرض له شعب ذلك البلد من معاناة وخسائر . وهذا هو السبب الذي دعانا الى الوقوف في وجه أي منازعات مسلحة . ونحن نعلم أن القيادة الافغانية تتخذ الموقف نفسه أيضا .

وقد كان هذا بالطبع هو ما حدا بالقيادة الافغانية ، التي يتزعمها الرئيس نجيب الله ، الى اعادة التفكير مليا في انتهاج مسار سياسي تبلور في السياسة الوطنية الواقعية المتمثلة في تحقيق مصالحة وطنية . وكان هذا عملا يتسم بالجرأة والشجاعة الفائقين ؛ فهو ليس مجرد نداء بوقف القتال ، بل اقتراح بإقامة حكومة ائتلافية وتقاسم السلطة مع المعارضة ، بما في ذلك أولئك الذين يشهرون السلاح ضد الحكومة ، بل وحتى الذين يتولون ، وهم في الخارج ، توجيه عمليات المتمردين وتزويدهم بالاسلحة ومعدات القتال التي يحصلون عليها من البلدان الاجنبية . وهذا هو الاقتراح الذي تقدمت به حكومة مخولة سلطة دستورية ، وتتولى مقاليد السلطة الحقيقية في البلد .

إن سياسة المصالحة الوطنية تعبر عن فكر سياسي جديد من جانب أفغانستان . وهي ليست علامة تنم عن الضعف ، وإنما تنم بالاحرى عن القوة الاخلاقية والحكمة والكرامة التي يتحلى بها القادة السياسيون الاحرار المخلصون الذين يقدرون المسؤولية ويهتمون بحاضر بلدهم ومستقبله .

لقد سمح نجاح سياسة المصالحة الوطنية ببدء سحب القوات السوفياتية من جزء من الاراضي الافغانية . والآن لا توجد قوات سوفياتية في ثلاث عشرة مقاطعة أفغانية - لان الاشتباكات المسلحة قد توقفت هناك . وبمقدورنا بحق أن نقول : كلما تسارع توطيد أركان السلم على الأرض الافغانية ، أصبح انسحاب القوات السوفياتية سهلا .

ان سياسة المصالحة الوطنية أعطت منبرا سياسيا لكل من يرغب في اقامة السلم في أفغانستان . ولكن أي سلم ؟ انه السلم الذي يختاره الشعب الافغاني . ان الشعب الافغاني الابي المحب للحرية الشجاع الذي مر بقرون عديدة من الكفاح من أجل حريته واستقلاله ، كان وما زال وسيظل سيدا على بلاده ، التي تقوم ، كما قال الرئيس نجيب الله ، على سياسة تعدد الاحزاب في المجال السياسي وتعدد النظم في المجال الاقتصادي .

وسيحدد الافغانيون أنفسهم وضع بلادهم النهائي بين الدول الاخر . والرأي الذي يغلب تكراره هو أن أفغانستان المستقبل التي يسودها السلم ، ستكون دولة مستقلة ،

٥٠٧٨ض

غير منحازة ، محايدة . حسنا ، اننا فقط سنكون سعداء بأن يكون لنا مثل ذلك الجار على حدودنا الجنوبية .

وفيما يتعلق بمسألة بدء انسحاب القوات السوفياتية لابد من توضيح موقفنا من ناحية أخرى : هل يرتبط الانسحاب باكمال المساعي الرامية لانشاء حكومة جديدة ائتلافية في أفغانستان ، أي الوصول بسياسة المصالحة الوطنية الى منتهاها . انه لا يرتبط في اعتقادنا .

ان انسحاب القوات السوفياتية ، مقترنا مع جوانب التسوية الاخرى ، بما في ذلك ضمانات عدم التدخل هو شيء ، وبهذه المناسبة نحن نعتقد أن ايران ، البلد المجاور لنا ، يجب أن لا يقف بمعزل عن التسوية السياسية .

والمصالحة الوطنية واقامة حكومة ائتلافية شيء آخر . ان هذه مسألة أفغانية داخلية بحتة لا يمكن أن يحلها إلا الافغانيون وان كانوا ينتمون حتى الى معسكرات مختلفة متضادة ، غير أنه عندما يلمح الينا بأن الاتحاد السوفياتي ينبغي أن يشترك في المفاوضات ذات الصلة فاننا نرد بوضوح : لا تنتظروا منا أن نفعل ذلك ، فهذا ليس من شأننا ولا من شأنكم .

ولكن ألن تنشب الاشتباكات العسكرية بصورة أكبر بعد انسحاب القوات السوفياتية ؟ ليس من المناسب أن نتنبأ ، ولكنني أعتقد أنه يمكن تجنب تطور الاحداث في مثل هذا الاتجاه اذا ما اتخذ أولئك الذين يحاربون أشقاءهم موقفا مسؤولا وحاولوا عمليا الانخراط في بناء السلم . أما اذا أرادوا أن لا يسترشدوا بمنطق العقل ولكن بالعاطفة التي يؤججها التعصب ، فان عليهم أن يواجهوا التصميم المتزايد بدرجة كبيرة للشعب الافغاني على اقرار السلم في وطنه ، والتزامات الدول بأن لا تتدخل مرة أخرى في شؤونه الداخلية . وستسد التزامات جنيف الطريق أمام المساعدة الخارجية لأولئك الذين يرغبون في فرض ارادتهم على الامة كلها بالقوة المسلحة .

ويمكن ، اذا دعت الضرورة ، النظر في تلك المرحلة في استخدام الامكانيات المتاحة للامم المتحدة ومجلس الامن التابع لها .

ولنتحدث الآن عن أبنائنا ، عن جنودنا في أفغانستان . انهم قد أدوا ويؤدون واجبهم بشرف ، مظهرين في ذلك البطولة ونكران الذات .

ان شعبنا يحترم احتراما عميقا أولئك الذين دعوا للخدمة العسكرية في

أفغانستان . ان الدولة تكفل لهم ، على سبيل الاولوية ، الفرص الممتازة للتعليم وتتيح لهم امكانية الحصول على العمل المحترم اللائق بهم .

ان ذكرى أولئك الذين ماتوا موتة الابطال في أفغانستان هي ذكرى مقدسة بالنسبة لنا . ان الاجهزة الحزبية والسوفياتية ملزمة بأن تهتم باحاطة أسر القتلى وأقربائهم بالعناية والاهتمام والمعاملة الطيبة .

وأخيرا ، عندما تحل العقدة الافغانية ، سيحدث ذلك أعمق تأثير على النزاعات الاقليمية الاخرى أيضا .

واذا كان سباق التسلح الذي نسعى لوقفه باصرار ، وحالفنا في ذلك بعض النجاح - هو سباق مجنون للبشرية نحو الهاوية ، فان النزاعات الاقليمية - هي جراح دامية ، من شأنها أن تولد بؤر الغنغرينا في جسم البشرية .

ان الكرة الارضية تشوهها بمعنى الكلمة مثل هذه البؤر الخطرة . ان كلا منها ألم ليس للدول التي تُجر اليها مباشرة ولكنها ألم للجميع سواء كانوا في أفغانستان أو في الشرق الادنى أو فيما يتصل بحرب العراق وايران ، أو في افريقيا الجنوبية أو في كمبوتشيا أو أمريكا الوسطى .

من الذي ينتفع من هذه النزاعات ؟ لا أحد غير تجار السلاح ، ومختلف الدوائر الرجعية ، التوسعية ، التي اعتادت الاستغلال والاثراء من مصائب ومآسي الشعوب .

ان تنفيذ التسوية السياسية في أفغانستان سيكون كسرا لسلسلة النزاعات الاقليمية .

وكما أن اتفاقية ازالة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى ستعقبها سلسلة من الخطوات الرئيسية الاخرى نحو نزع السلاح ، حيث تجري بالفعل المفاوضات بخصوصها أو يجري التخطيط لاجرائها ، فكذلك يلوح بالفعل سؤال وراء التسوية السياسية في أفغانستان : أي نزاع سيسوى بعد ذلك ؟ ان من المؤكد أنه سيكون هناك نزاع آخر ونزاعات أخرى بعده .

ان لدى الدول والامم رصيدا كافيا من المسؤولية والارادة والتصميم السياسيين لانهاء كافة النزاعات الاقليمية خلال سنوات قليلة . وتلك غاية جديرة بأن نعمل من أجلها . ان الاتحاد السوفياتي لن يألو جهدا في هذه القضية البالغة الاهمية .

- - - - -